ⴰⵍⵃⴰⴷⴰⵜ ⴰⵍⵎⵖⵔⵉⴱⵉⵢⴰ

الأحداث المغربية

تأسست عام 1998

■ أسسها: محمد البريني ■ مدير النشر: المختار لغزيوي ■ العدد: 8811 ■ الثلاثاء 14 جمادى الآخرة 1448 الموافق لـ24 نونبر 2026 ■ الثمن 5 دراهم

@ahdathinfooffcielle alahdathalmaghrabia الأحداث المغربية www.ahdath.info

مهرجان 8

جون تورتورو.. تكريم ذهبي في مراكش

ملعب 13

أبطال عالميون رغم الوصافة

مزور يحمل مسؤولا ترابيا سابقا مسؤولية حرمان جهته من مشروع صناعي ضخم

الوالي والوزير.. نيران صديقة!

رضوان البلدي

أثار وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والإدماج الاقتصادي المغربي، رياض مزور، نقاشا واسعا بانتقاده للولاة والعمال واتهامهم بعرقلة مشاريع استثمارية، كان من المفترض التعامل معها بمنطق جلب الاستثمار وخلق فرص الشغل بدل أشياء أخرى.

وكشف الوزير خلال مداخلة له أمام لجنة القطاعات الإنتاجية بمجلس النواب فشله في إنجاز منطقة صناعية بعين الشكاك بإقليم صفرو على بعد بضعة كيلومترات من مدينة فاس، وذلك بسبب خلاف حول ثمن الأراضي المزمع استغلالها في المشروع، بعدما رفض المسؤول الترابي عرض الوزير المتمثل في 50 درهما للمتر المربع مقترحا ثمن 150 درهما، حيث اعتبر الوزير أن هذا العرض لا يشجع على الاستثمار بالمنطقة.

المسؤول الحكومي، الذي بدا متأثرا خلال مداخلته أمام لجنة القطاعات الإنتاجية بمجلس النواب لمناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارته برسم سنة 2027، كشف تفاصيل ما اعتبره عراقيل تسببت في ضياع مشاريع صناعية كبرى بجهة فاس مكناس، محملا الوالي السابق، والذي ذكره بالصفة وليس بالاسم، مسؤولية استثمارية مهمة، من بينها مشروع لإنشاء مصنع لصناعات السيارات، تحول بعد ذلك إلى مدينة الناظور.

الوزير، الذي لم يستسغ من خلال مداخلته، الطريقة التي يتم التعامل بها من قبل بعض رجال السلطة، حسب قوله، مع الاستثمارات، أعطى تفاصيل أكثر حول هذا الملف، وقال إن الخلاف حول تعبئة العقار وتسعيره كان وراء ضياع المشروع، الذي كان يحتاج إلى وعاء عقاري يمتد لـ120 هكتارا، بعدما اقترح الوالي السابق، وفق حديث مزور خلال اجتماع اللجنة، تحديد سعر المتر المربع في 400 درهم، في حين لم يكن المستثمر مستعدا لتجاوز 150 درهما، على حد تعبير الوزير.

واستحضر الوزير، في هذا السياق، العبارة التي قال إنه وجهها للمسؤول الترابي السابق: «كون كنت في بلاصتك نعطيها فابور ونزيد»، معتبرا أن استقطاب مصنع للسيارات كان يستدعي التعامل مع العقار بمنطق الاستثمار وخلق فرص الشغل، وليس بمنطق تحقيق مداخيل من خلال بيعه.

2

لم تفرج عن ميثاقها ولم تعقد اجتماعها الأول بعد أزيد من شهر من تنصيبها

التحالف الحكومي.. الأغلبية المفقودة

3

كواليس الأحداث

سيارات وزارية تتجاوز 50 مليون سنتيم

علمت «الأحداث المغربية» من مصادرها أن عددا من الوزراء تقدموا بطلبات إلى رئيسة الحكومة، فاطمة الزهراء المنصوري، من أجل الترخيص باستثناءات تسمح باقتناء سيارات وزارية فاخرة تتجاوز قيمتها 50 مليون سنتيم. وأفادت المصادر ذاتها بأن هذه المطالب تأتي في سياق الهندسة الحكومية الجديدة، التي شهدت ارتفاعا في عدد الوزراء المنتدبين الذين لا يتوفرون على إمكانيات، وما ترتب عن ذلك من حاجيات إضافية مرتبطة بوسائل النقل والتجهيزات والموارد اللوجستيكية. وأضافت المصادر أن توسيع التركيبة الحكومية بدأ يطرح تحديات مالية وتنظيمية، خصوصا في ما يتعلق بتوفير سيارات ومكاتب وأطر إدارية للوزراء الجدد الذين وجدوا أنفسهم يستعملون سياراتهم الخاصة بدل سيارة الخدمة.

خلاف حكومي حول مسؤولية محاربة الغلاء

علمت «الأحداث المغربية» من مصادرها أن خلافا بدأ يطفو على السطح داخل الحكومة بشأن المسؤولية عن محاربة ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة، وسط انتقادات لطريقة تعاطي وزير الصناعة والتجارة والاستثمار، رياض مزور، مع هذا الملف. وأفادت المصادر بأن الوزير يميل إلى إحالة مسؤولية مواجهة الغلاء على وزارتي الداخلية والفلاحة، رغم الاختصاصات التي تضطلع بها وزارته في مجال التجارة الداخلية وتنظيم الأسواق الوطنية. وأضافت المصادر أن عددا من الوزراء شرعوا في مطالبة مزور بعدم تكرار تجربته في حكومة عزيز أخنوش وبتحمل نصيبه من المسؤولية الحكومية في ضبط الأسواق ومواجهة ارتفاع الأسعار، بدل الاكتفاء بإحالة الملف على قطاعات حكومية أخرى، خصوصا أن القدرة الشرائية أصبحت من أبرز التحديات المطروحة أمام الحكومة الجديدة.

صراع المكاتب والموظفين بمجلس النواب

علمت «الأحداث المغربية» من مصادرها أن صراعا حادا اندلع داخل مكتب مجلس النواب بشأن إعادة توزيع المكاتب والموظفين والموارد البشرية المخصصة للفرق والمجموعات النيابية، بناء على نتائج انتخابات 23 شتنبر الماضي. وأوضحت المصادر أن التوزيع الحالي لا يعكس موازين القوى الجديدة داخل المجلس، في ظل تفاوت بين عدد المقاعد البرلمانية والموارد الموضوعة رهن إشارة بعض الفرق. وأضافت أن مطالب برزت لتقليص حصة فريقي الاتحاد الاشتراكي والتجمع الوطني للأحرار، مقابل تعزيز حصة الأصالة والمعاصرة والعدالة والتنمية. وكشفت المصادر أن مجموعة تحالف اليسار ما تزال تشتغل داخل مجلس النواب دون مكاتب أو موظفين أو مصالح إدارية خاصة بها، في انتظار الحسم في إعادة توزيع الموارد.

تجهيزات متطورة ومسالك جديدة لشبكة الغطاسة بين الفنيدق وسبتة

تهريب تحت البحر!

تطوان مصطفى العباسي

في كل مرة يطور مهربو المخدرات من طرقهم ووسائلهم لتهريب مخدراتهم التقليدية أو القوية، خاصة بمحيط مدينة سبتة المحتلة، آخرها استعمال محركات غوص لإرسالها من أحد الشواطئ المجاورة للمدينة المحتلة، بعيدا عن أعين السلطات وحراس الحدود في البلدين. استمرت هذه العمليات لفترة طويلة في سرية تامة، إلى أن تم الكشف عنها مؤخرا، بعد إحباط محاولة تهريب كمية مخدرات من الشيرا انطلاقا من شاطئ مجاور للفنيدق.

ارتباطا بذلك، كشفت مصادر مسؤولة أن الدرك الملكي تمكن من حجز جهاز غوص احترافي للدفع الذاتي، محملا بكمية مهمة من المخدرات. وأوضح المصدر أن تقنية للتهريب البحري استعملت لأول مرة بسواحل سبتة السليبة كشف عنها النقاب خلال عملية نوعية لعناصر المركز القضائي للدرك الملكي بالفنيدق، تم خلالها حجز معدات غوص متطورة وكمية من المخدرات.

وأشار المصدر ذاته إلى أنه جرى حجز جهاز احترافي للدفع الذاتي تحت الماء (Propulseur sous-marin électrique)، مجهول المصدر، إلى جانب كمية من مخدر الشيرا، في عملية أمنية جرت تحت إشراف القيادة الجهوية للدرك الملكي بتطوان والقيادة الإقليمية بالمضيق – الفنيدق.

وتكتسي هذه العملية أهمية خاصة بالنظر إلى طبيعة المعدات المحجوزة، إذ يتعلق الأمر بجهاز تقني متخصص في الغوص الاحترافي، يتيح لمستعمليه التنقل تحت سطح الماء بواسطة نظام دفع كهربائي، وقطع مسافات بحرية دون الاعتماد على السباحة التقليدية.

وتتراوح أسعار هذه الأجهزة المتخصصة ما بين 40 ألفا و75 ألف يورو، حسب النوع والمواصفات التقنية والقدرات التشغيلية. وغالبا ما يتم تهريبها من الخارج، وبالطريقة نفسها، حيث يدخلها صاحبها عبر البحر غوصا ليعود محملا بالمخدرات.

وتطرح هذه المعدات المتطورة تساؤلات أمنية بشأن إمكانية توظيفها في نقل المخدرات عبر مسارات بحرية يصعب رصدها بالوسائل التقليدية، خصوصا في ظل تطور الأساليب التي تلجأ إليها شبكات التهريب لاستغلال المجال البحري، بل يتم استعمالها للتهريب من الجانبين، فقد تدخل من سبتة مخدرات قوية وأقراص مهلوسة وتنقل من المغرب مخدر الشيرا.

4

وكالة الأدوية تستنفر المختبرات والموزعين لضمان استمرارية التموين

نقص الأدوية.. علاج مع وقف التنفيذ

الأحداث المغربية

يجد بعض المرضى أنفسهم مضطرين إلى التنقل بين الصيدليات بحثا عن أدوية يحتاجون إليها بانتظام، في مشهد يعيد طرح سؤال توفر العلاجات بالسوق الوطنية، ومدى قدرة المنظومة الدوائية على ضمان استمرارية التموين، خصوصا بالنسبة للأدوية المرتبطة بالأمراض المزمنة والحالات التي لا تحتمل انقطاع العلاج.

وهناك حديث هذه الأيام عن نقص في أدوية داء السكري مثل «ديامكرون» وأقلام الأنسولين المعروفة بين الناس «ستيلو» وبعض أدوية ارتفاع الضغط والقلب، ناهيك عن «غاردينال 50 ملغ» وهو العلاج الوحيد الذي يكافح نوبات الصرع، إضافة إلى نقص في أجوية خاصة بالعلاج النفسي وبعض أنواع السرطانات.

وفي مواجهة المخاوف المرتبطة باضطراب التزود بالأدوية، أطلقت الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية إجراءات استباقية، من خلال دعوة المختبرات الصيدلانية وموزعي الأدوية بالجملة إلى تعزيز مخزونهم والاستعداد للحاجيات المرتقبة خلال فصل الشتاء 2026-2027.

ففي مذكرة إخبارية حديثة، شددت الوكالة على ضرورة ملاءمة الإنتاج والاستيراد والتوزيع مع الطلب الموسمي، مع ضمان توفر الأدوية الأساسية، خاصة الموجهة للرضع والأطفال، بالنظر إلى ارتفاع الاحتياجات العلاجية خلال فصل البرد.

كما طالبت الفاعلين في القطاع بالإبلاغ الفوري عن كل صعوبة قد تؤثر على استمرارية التموين، سواء تعلق الأمر بانخفاض المخزون أو احتمال انقطاع أحد الأدوية، داعية إلى إشعار مرصد الأدوية التابع لها بهذه الحالات، حتى تتمكن من التدخل واتخاذ الإجراءات المناسبة.

6

وزارة الداخلية تطلق نظاما وطنيا للإنذار المبكر عبر الهواتف

رسالة تنقذ من الكارثة

الرباط فطومة نعيمي

تستعد وزارة الداخلية لإطلاق نظام وطني للإنذار العمومي عبر الهواتف المحمولة، يحمل اسم «MA-INDAR»، يتيح توجيه تحذيرات مباشرة إلى المواطنين الموجودين في المناطق المهددة بالكوارث والمخاطر، عبر رسائل تصل إلى هواتفهم، في خطوة تروم تعزيز وسائل الوقاية وتوسيع نطاق التواصل مع السكان عند وقوع الحالات الطارئة.

ومن المرتقب أن يدخل الإنذار المبكر مرحلة التشغيل الفعلي خلال دجنبر 2026، ليضيف إلى منظومة تدبير المخاطر وسيلة للتواصل المباشر مع المواطنين. وستظل فعاليته مرتبطة بمدى انتظام عمله، ودقة تحديد المناطق المستهدفة، وسرعة إرسال التحذيرات، والأهم من ذلك، بقدرته على منح السكان الوقت الكافي لفهم الخطر والتصرف إزاءه بما يتعين ووفق توجيهات السلطات.

ويأتي المشروع بعد أشهر من الفيضانات، التي شهدتها مناطق من المملكة، وفي مقدمتها القصر الكبير، وهي تجربة أظهرت أهمية الإنذار المبكر والتدخل الاستباقي في حماية الأرواح، كما أعادت إلى الواجهة الحاجة إلى تطوير وسائل تضمن وصول التحذيرات إلى السكان المعنيين في الوقت المناسب، بدل الاكتفاء بتعميمها عبر القنوات المعتادة.

وأعلنت وزارة الداخلية، في بلاغ صادر أمس الإثنين، استكمال المرحلة الأولى من الاختبارات التقنية للنظام، والاستعداد للانتقال إلى تجارب ميدانية في ظروف فعلية بعدد من الجماعات والأقاليم، تمهيدا لدخوله مرحلة التشغيل الفعلي خلال دجنبر 2026، عقب استكمال الاختبارات وتقييم نتائجها.

ويعتمد «MA-INDAR» على إرسال رسائل تحذيرية إلى الهواتف المحمولة الموجودة داخل المجال الجغرافي المعني بالخطر، باستخدام الرسائل النصية القصيرة (SMS) أو تقنية البث الخلوي (Cell Broadcast)، التي تتيح بث إشعارات نصية مصحوبة بتنبية صوتي خاص إلى الهواتف المتوافقة معها.

ووفق توضيحات الداخلية، ستتضمن الرسائل معلومات عن طبيعة الخطر ومستوى خطورته وتوقيته المحتمل، إلى جانب التعليمات والتدابير التي يتعين على المواطنين اتخاذها.

وتكمن أهمية هذه الآلية في أنها تتيح توجيه التحذير إلى الهواتف الموجودة في المنطقة المستهدفة، دون الاقتصار على انتظار اطلاع المواطنين على النشرات أو متابعة وسائل الإعلام. كما تسمح تقنية البث الخلوي، على وجه الخصوص، بإيصال التنبيه إلى عدد كبير من الهواتف داخل نطاق جغرافي محدد، وهو ما يكتسي أهمية في الحالات التي يكون فيها الوقت عاملا حاسما في اتخاذ قرار الوقاية أو الإجلاء.

4

طموح بلا ثقة!

محمد أبويهدة

زادت دراسة حول الشباب والمشاركة السياسية التأكيد على ما خلصت إليه دراسات عديدة بحثت في تمثلات الشباب المغربي للسياسة والانتخابات، وفي العوامل التي تحول دون انخراط هذه الفئة بشكل كامل في الاستحقاقات السياسية.

في جل هذه الدراسات تبرز مسألة الثقة في الأحزاب السياسية كعامل يجعل الشباب مترددين إزاء الممارسة السياسية، رغم أنهم يؤمنون أن التغيير يعتبر عاملا حاسما وهدفا لكل مشاركة سياسية.

ورغم أن عامل «التغيير» يفترض أن يشكل حافزا لهؤلاء الشباب فإنهم يبتعدون عن المشاركة في تحويل هذا الهدف إلى واقع سياسي بسبب عائق الثقة في الأحزاب، علما أن هذه الفئة لديها طموح ووعي بالشأن السياسي.

وفي الواقع تقدم الدراسة التي أنجزها المركز المغربي للشباب والتحولات المجتمعية العديد من الأرقام حول هذا الموقف وكذا دور الإعلام الرقمي في تشكله.

وهنا مربط الفرس باعتبار أن هذه الفئة المجتمعية، إذا جاز التعبير، «تسكن» في العالم الرقمي، بل نفترض أنهم أبناؤه، الذين يظلون على اتصال بمنصات التواصل الاجتماعي مع أقرانهم، منفتحين على جديد التكنولوجيا بما يخدم ميولاتهم ويستجيب لأحلامهم المشتركة.

المنصات «الافتراضية» بالنسبة لهؤلاء الشباب ليست مناسبة لتزجية الوقت بقدر ما أصبحت حياتهم تتشكل بداخلها، يؤثرون ويتأثرون، فيها يصرفون مواقفهم ويتفاعلون مع مواقف غيرهم، يعبرون عن أفكارهم، ويناقشون أفكار الآخرين، يصفقون لبعضهم البعض وينتقدون ما لا يتفقون على صوابه.

هكذا تتشكل قناعاتهم حول العالم والمجتمع والعلاقات الاجتماعية والممارسة السياسية أيضا.

وإذا كان أبناء العالم الرقمي يعيشون في هذا الفضاء فإن تمثلاتهم للعالم تتشكل وفق هذه الحياة التي يعيشون، ذلك لا يعني أنهم منفصلون بشكل قطعي عن عالمنا ولكنهم يرون هذا العالم من خلال مرآة عاكسة هي الفضاء الرقمي، لذلك فإن الرؤية لا تنعكس لديهم دائما وفقا لتشكل الصورة في الواقع.

وفي الحقيقة مع هذا المد التكنولوجي، أصبح مفهوم الواقع نسبيا، بين واقع يتشكل بأيدي فاعلين، وبين فاعلين تنتمي مرجعيتهم إلى الواقع الرقمي.

هؤلاء الشباب الذين يستقون معلوماتهم عن الممارسة السياسية من هذا الفضاء وتتشكل مواقفهم حول السياسة وفقا لهذه المعطيات ويختارون تبعا لذلك الحفاظ على مسافة من المشاركة السياسية، هم أنفسهم يعبرون عن عدم ثقتهم في ما يروج بالفضاء الرقمي.

هنا تحضر مرة أخرى مسألة الثقة كعامل من عوامل التشويش على الاختيارات السياسية لهذه الفئة، التي تعبر صراحة أنها لا تثق في الأحزاب، وبالتالي يرون أنها سبب في بعدهم عن المشاركة، ثم لا يثقون في ما تقدمه المنصات الرقمية من معلومات حول الشأن السياسي، بالرغم من أنهم يتابعون بشكل منقطع النظير هذه المنصات، وغيرها تتشكل مواقفهم وقناعاتهم.

هو فقدان للثقة مزدوج تبدو خطورته في أن الملجأ الذي يهرب إليها شباب لم يعد موثوقا بالنسبة إليهم كي يلهمهم ويمدهم بمعلومات ومعطيات تشرح لهم العالم السياسي الذي ينبذهم وينبذونه، دون أن يتأثر وعيهم السياسي بذلك، لكن اختياراتهم تصبح حاسمة في عدم ولوج المشهد السياسي من بوابة الأحزاب للأسباب السالفة الذكر.

العديد من الدراسات دقت هذا الجرس لكن درجة الانتباه لدى هذه الهيئات مازالت في أدنى مستوياتها، رغم أنها فهمت الإشارات وفضلت تجاهل الفراغ الذي قد يترعرع بمغادرة هذه الفئة للحياة السياسية. وفي الوقت الذي أتيحت لها أكثر من فرصة لتعزيز المشاركة السياسية لهذه الفئة، فضلت اغتنام الفرص دون أن تتحقق الأهداف المتوخاة.

الفراغ في هذه الحالة ليس سوى بوابة تنفتح على المجهول.

الصين تفتح باب الإعفاء الجمركي للمغرب

الأحداث المغربية

فتحت الصين أمام المنتجات المغربية باب الإعفاء الجمركي، في خطوة تمنح المقاولات الوطنية فرصة لتعزيز صادراتها نحو ثاني أكبر اقتصاد في العالم، وتنويع أسواقها الخارجية، وتحسين تنافسية منتجاتها، وتقليص اختلال تجاري يميل بحدة لصالح بكين.

وسجلت الواردات المغربية من الصين 114,1 مليار درهم خلال 2025، مقابل صادرات لم تتجاوز 3,83 مليارات درهم، ما رفع العجز التجاري بين البلدين إلى نحو 110 مليارات درهم. وتفوق قيمة الواردات الصادرات بنحو 30 مرة، أي أن المغرب يستورد من الصين قرابة 30 درهما مقابل كل درهم يصدره إليها، في مؤشر على محدودية حضوره في سوق شاسعة.

وحددت إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، بموجب الدورية رقم 223/6786، الشروط التنظيمية والتقنية للاستفادة من المعاملة التفضيلية، عبر اعتماد شهادة المنشأ ووضع ضوابط لتأهيل المنتجات. وتشمل القطاعات المستفيدة الفوسفاط ومشتقاته، والمنتجات الفلاحية والغذائية، والصناعات التحويلية، شريطة احترام معايير المنشأ والمواصفات المعمول بها في السوق الصينية. وتشترط القواعد أن تكون المنتجات متحصلا عليها بالكامل في المغرب، أو أن تبلغ نسبة المحتوى القيمي الإقليمي 40 في المائة في المنتجات المصنعة بمكونات أجنبية، مع إنجاز المرحلة النهائية من الإنتاج داخل المملكة. وتلزم الإجراءات المصدرين بالحصول على شهادات المنشأ والاحتفاظ بالوثائق المثبتة، تفاديا لاستغلال الامتياز في إعادة تصدير سلع أجنبية دون قيمة مضافة محلية.